العرب
الخميس 2020/07/23
السنة 43 العدد 11770

الاقتصاد اللبناني يدخل مضيق الإصلاحات الهيكلية الملحة

الحكومة أمام حتمية إنهاء فوضى الاختلالات المالية وحماية الطبقة الفقيرة ومساعدة القطاعات المتضررة

يتفق المحللون على أن تهرب الحكومات اللبنانية المتعاقبة من تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية الضرورية أدى إلى تفاقم انحدار كافة المؤشرات وأكدوا أن ساعة الحقيقة حانت ولم يعد بالإمكان تأجيل حسم المواجهات مع الاحتجاجات الشعبية، التي تضغط لاتخاذ الإجراءات العاجلة لإنقاذ الاقتصاد من الانهيار.

الاكتفاء بمراقبة الإصلاحات من بعيد

بيروت - تعي السلطات اللبنانية تماما أنه لم يعد هناك متسع من الوقت لتأجيل الإصلاحات الهيكلية في اقتصاد البلاد المنهك وإعطاء نفس جديد لكافة القطاعات لتسريع دوران عجلة النمو التي تسير ببطء شديد.

وذكرت وكالة الأنباء الرسمية الأربعاء أن الحكومة شرعت بالمصادقة على خطة اقتصادية للنهوض بالاقتصاد وذلك نتيجة التداعيات التي أحدثتها أزمة كورونا، إذ أدخلت تعديلات على صعيد الإصلاحات الهيكلية وتأمين الحماية الاجتماعية لأكثر الشرائح فقرا.

ويجد هذا التفاؤل تشكيكا من الكثير من الخبراء، الذين يرون أن البيانات الرسمية المعلن عنها لا تعدو أن تكون مسكنات لا تكشف عن المشاكل الرئيسية التي وضعت البلاد في وضع محرج.

> **10**
> مليارات دولار يأمل لبنان الحصول عليها في شكل مساعدات على مدى خمس سنوات

وألقت جائحة كورونا بثقلها على الاقتصاد اللبناني المشلول، وأدّت الإجراءات الاحترازية بشكل عام والحجر بشكل خاص إلى إقفال الأسواق والمحال والمصانع والشركات.

وأدّى ذلك الأمر إلى فقدان السلع واضطراب الميزان التجاري، فأفقدت الليرة قيمتها مقابل الدولار، وبالتالي سائر العملات.

ودفعت الأزمة المعيشية بالحكومة إلى التحرك وفق إمكاناتها واتخاذ إجراءات عدّة، لتقليل العبء على المواطن وسط الارتفاع الكبير لأسعار المنتجات في السوق المحلية.

ومن بين تلك الخطوات في هذا المجال مبادرة وزارة الاقتصاد وهي السلة الغذائية المدعومة بالتعاون مع مصرف لبنان المركزي، وأدت إلى انخفاض أسعار السلع الغذائية الأساسية والحفاظ على الأمن الغذائي.

وأعلنت الحكومة هذا الشهر قائمة تضم حوالي 300 سلعة أساسية مدعومة من البنك المركزي. ولا يزال الدولار بالسعر الرسمي البالغ 1506 ليرات متاحا فقط لمستوردي الوقود والقمح والأدوية.

وأكدت السلطات أن سلة السلع مدعومة على سعر صرف للدولار قد حُدد عند 3900 ليرة، وهي سلع قابلة للتعديل والإضافات مع الوقت، بحسب الحاجات المستجدة للمواطن اللبناني.

وفي ما يخص نوعية السلع المدعومة، فقد تم التوصل إلى مبدأ أساسي يراعي دعم الإنتاج المحلي ودعم المستورد في ما يخص السلع التي لا تنتج في لبنان.

وقسمت الأصناف المدعومة إلى مجموعات، منها دعم المواد الأولية في الزراعة والصناعة، وشق آخر يتعلق بدعم المواد الغذائية.

ولتنفيذ تلك الخطوات يفترض أن يتم تدقيق شامل في أصول المركزي حتى يتسنى توفير الأموال اللازمة وبالتالي وضع قدم في الخروج من مضيق هذه الأزمة الاقتصادية الخانقة.

ووافقت الحكومة الثلاثاء الماضي على تكليف ألفاريز آند مارسال بإجراء تدقيق جنائي في المركزي، وذلك في الوقت الذي تصارع فيه البلاد انهيارا اقتصاديا.

واقترحت خطة الحكومة تأمين مساعدات دولية قيمتها 10 مليارات دولار موزعة على خمس سنوات حتى عام 2024، مع العمل على إعادة التوازن للمالية العامة والانتهاء من عملية إعادة هيكلة الدين والإصلاح الضريبي.

كما تتضمن الخطة، التي يشكك محللون في قدرة لبنان على تنفيذها بشكل واضح، تعزيز كفاءة الإنفاق وإدارة مالية عامة أفضل، وأيضا إصلاح الكهرباء والمؤسسات العامة وصولا إلى خصخصة عدد من هذه المؤسسات خلال العشر سنوات المقبلة.

وحول القطاع المصرفي، فتتضمن الخطة ضرورة إعادة هيكلة مصرف لبنان والمصارف التجارية بطريقة عادلة، بهدف إطفاء جزء كبير من الخسائر التي قدرتها هذه الخطة بأكثر من 241 تريليون ليرة (ما يعادل تقريبا 160 مليار دولار).

وعدت الخطة خسائر ميزانية المصرف المركزي تتطلب المعالجة السريعة لإعادة بناء نظام نقدي يحظى بالثقة، ووجوب الاعتراف بالخسائر التي يتحملها القطاع، مع التأكيد على أن حاملي السندات سيتحملون جزءا من هذه الخسائر.

وفي تفاصيل إعادة هيكلة مصرف لبنان، تشير الخطة إلى أنه من الضروري على المركزي مع إتمام هذه العملية، والعودة إلى الربحية، وإنشاء شركة تهدف إلى إدارة أصول وممتلكات وعقارات للدولة ليتم استعمال أرباح هذه الشركة بغية تمويل زيادة رساميل مصرف لبنان وتغطية جزء من خسائره.

ووضعت خطة الحكومة سلسلة إصلاحات تسهم في بناء نموذج نمو اقتصادي للمرحلة المقبلة، تشمل خطة لدعم القطاعات الصناعية والزراعية واقتصاد المعرفة والسياحة وقطاع الاتصالات وغيرها.

وفي شأن القطاع الصناعي، فقد أعلن وزير الصناعة عماد حب الله "الرؤية الصناعية المستقبلية في لبنان"، وكشف عن آلية دعم ستقر بالتعاون مع مصرف لبنان بقيمة مئتي مليون دولار لمساعدة القطاع الصناعي.

وسينضاف إلى ذلك مبلغ 150 مليار ليرة (3.8 مليار دولار) مخصصة لدعم القطاع الصناعي، وكذلك مبلغ وقدره 1.2 ترليون ليرة لتغطية أعباء مواجهة كورونا بهدف التحفيز والأمان.

ووضعت وزارة الزراعة خطة طوارئ هدفها ضمان أمن غذائي لمدة سنة، مع تكريس للسياسات الزراعية السائدة والعقلية التجارية، بموازنة لا تتجاوز 30 مليار ليرة (770 مليون دولار).

> الخطة تتضمن معالجة التوازنات المالية وتدقيقا في نشاط المركزي والحماية الاجتماعية للأكثر فقرا

وتهدف المبادرة إلى تشجيع زيادة الإنتاج المحلي لتحقيق الأمن الغذائي وتحقيق أقصى درجة ممكنة من الاكتفاء الذاتي في هذه الظروف الاستثنائية.

وتنطلق هذه المبادرة من خطتين؛ الأولى، وضعها الاتحاد الأوروبي عام 1999، وأخرى عملت عليها منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (فاو) عام 2000.

وتقسم الخطة إلى عدد من المحاور وتتمثل في المحافظة على الكميات المنتجة من المساحات المزروعة وجودة الإنتاج الزراعي النباتي وزيادة المساحات الزراعية وزيادة الإنتاجية والتسويق الزراعي وحماية المستهلك.

كما تشمل التعليم الفني الزراعي الرسمي والإرشاد الزراعي، ودعم صغار ومتوسطي مربي الإنتاج الحيواني في لبنان، وكذلك دعم مياه الري الزراعي، وانتهاج سياسة إعلامية زراعية.

وقد بادرت الحكومة إلى دفع مبلغ 1025 دولارا للعائلات الأكثر فقرا لتوزع في مختلف مناطق البلاد.

الخرطوم تطارد القيمة المتلاشية للجنيه لمجاراة التقلبات الاقتصادية

رضخت الحكومة السودانية للأمر الواقع في مطاردتها للقيمة المتلاشية للعملة المحلية بعد أن أعلنت إدخال تعديلات في ميزانية 2020 تشمل سعر الصرف والدولار الجمركي، في محاولة يرى المحللون أنها تأتي في سياق مجاراة التقلبات الاقتصادية المتسارعة.

الخرطوم - أكدت تحركات السودان لإنقاذ العملة المحلية توقعات المحللين حول أنّ الخرطوم قد تصبح مجبرة على تحرير أسعار الصرف رغم إصرارها لأشهر وربما لسنوات على رفض اللجوء إلى تلك الخطوة.

وأعلنت الحكومة الأربعاء تعديلات في ميزانية العام الجاري، تشمل التعديل التدريجي لأسعار الصرف والدولار الجمركي على مدى عامين، بجانب رفع الدعم عن الوقود تدريجيا وصولا إلى سعره الحقيقي.

وقالت وزيرة المالية والتخطيط الاقتصادي المكلفة هبة محمد علي في بيان إن "تعديل ميزانية العام الجاري جاء لأسباب تتعلق بتخفيف الأثر السلبي لجائحة كورونا على الوضع الاقتصادي".

وأوضحت أن العجز المالي كبير وهو ما استدعى مراجعة الميزانية واتخاذ إجراءات طوارئ لتفادي أي مشاكل محتملة أخرى أو تفاقم المشاكل الراهنة.

ويرى خبراء الاقتصاد أن قيمة الربط التي قدرتها وزارة المالية تعد مرتفعة نسبيا بالنظر إلى أسعار النفط الحالية، بيد أنهم قالوا إنه لا حرج في اعتماد تلك الخطوة ما دامت هذه التقديرات الموضوعة تطرأ عليها تغيرات طيلة السنة المالية.

محاولة لتحدي الدولار

ويعني المقترح أن الحكومة ستتجه بشكل مباشر نحو تخفيض سعر الصرف الرسمي للعملة عن مستواه الحالي في خطوة قد تجذب لها الاستثمارات الأجنبية.

ومن بين إجراءات الطوارئ الأخرى، التعديل التدريجي لأسعار الصرف في السوق الرسمية بعيدا عن السوداء، والدولار الجمركي، على مدى عامين للوصول إلى السعر الحقيقي.

والدولار الجمركي، هو ما يدفعه المستورد من رسوم بالعملة المحلية بما يوازي الرسوم الدولارية المفروضة عليه، نظير الإفراج عن البضاعة المستوردة والمحتجزة في الجمارك.

وخلال العامين الماضيين اتسع قلق الأوساط المالية السودانية من تراجع قيمة الجنيه إلى مستويات قياسية أمام العملات الأجنبية.

كما تزايدت تحذيرات وكالات التصنيف الائتماني العالمية والمؤسسات المالية الدولية من الانعكاسات الخطيرة لهذا الانحدار، الذي يعكس خللا في التوازنات المالية، في ظل ارتفاع مستوى التضخم وشلل معظم محركات النمو.

وسجل سعر صرف الدولار مع قرار الحكومة تراجعا في السوق الموازية بنحو جنيه واحد ليصل إلى 145 جينها، بينما بقي سعر العملة الأميركية ثابتا على شاشة بنك السودان المركزي عند 55 جنيها للشراء و55.27 جنيها للبيع.

وكان الجنيه قد تعرض لضغوط شديدة في الأشهر الماضية جعله يفقد أكثر من 80 في المئة من قيمته، تزامنا مع أزمة حادة في توفر السيولة النقدية من العملة المحلية.

هبة محمد علي

> العجز المالي الكبير استدعى مراجعة ميزانية 2020

وتوقعت وزارة المالية أن تساعد الإجراءات الأخيرة في إحداث نمو اقتصادي متدرج خلال ثلاث سنوات، "بحيث يحقق الاقتصاد نموا متدرجا بثماني نقاط مئوية تخرجه من منطقة الانكماش، وخفض التضخم".

وتحتاج الخرطوم بشدة الحصول على دعم مالي لإعادة تنظيم اقتصادها، بعد أن بلغت نسبة التضخم نحو 130 في المئة في الوقت الذي تطبع فيه الحكومة أموالا لدعم الخبز والوقود والكهرباء.

وزادت الوزيرة "سيتم ترشيد سعر الوقود عن طريق السماح للقطاع الخاص باستيراد كميات غير محدودة من البنزين".

وتطرقت إلى المالية العامة خلال جائحة كورونا، وقالت إن "الإيرادات العامة في الميزانية انخفضت بنسبة 40 في المئة، بسبب جائحة كورونا".

وفي ديسمبر الماضي، أجازت الحكومة الانتقالية ميزانية العام الحالي بإيرادات 568.3 مليار جنيه (12.59 مليار دولار)، ومصروفات 584.4 مليار جنيه (12.95 مليار دولار)، والعجز 16.1 مليار جنيه (360 مليون دولار).

ترجيح التباطؤ في نمو الاقتصاد المصري

القاهرة - كشف استطلاع للرأي أجرته رويترز أن نمو الاقتصاد المصري سيتباطأ في السنة المالية الحالية التي بدأت مطلع الشهر الجاري.

وتوقع محللون أن ينخفض النمو إلى 3.1 في المئة في السنة المالية 2021/2020 بسبب جائحة كورونا، انخفاضا من 3.5 في المئة في توقعات استطلاع مماثل قبل ثلاثة أشهر.

وانتعش الاقتصاد المصري في الأعوام الثلاثة الماضية بفعل تحسن ملحوظ في السياحة وزيادة التحويلات المالية من المصريين العاملين في الخارج وبدء إنتاج حقول الغاز الطبيعي المكتشفة في الآونة الأخيرة.

لكن منذ بدء تفشي فايروس كورونا انهارت السياحة وهوت أسعار الغاز وأصبحت تحويلات العاملين بالخارج القوية مهددة مع تراجع إيرادات النفط في دول الخليج العربية التي يعمل بها الكثير من المصريين.

وقالت وزيرة التخطيط هالة السعيد في مايو الماضي إن "الحكومة تتوقع تحقيق معدل نمو اقتصادي 3.5 في المئة في السنة المالية 2021/2020 لكن النمو قد يتباطأ إلى اثنين في المئة إذا استمرت أزمة جائحة كورونا حتى نهاية العام".

ويتوقع الاستطلاع الذي أُجري في الفترة من السابع إلى الـ20 من يوليو الجاري أن يتعافى نمو الناتج المحلي الإجمالي لمصر في السنة المالية الحالية ليصبح خمسة في المئة.

وقال فريق الأبحاث في إتش. سي للأوراق المالية إن "من المتوقع أن يتأثر الناتج المحلي الإجمالي لمصر سلبا في النصف الأول من 2020–2021 بفعل جائحة كوفيد – 19 في مصر وستكون السياحة والاستثمار الخاص والاستهلاك القطاعات الرئيسية التي ستتضرر".

وأضاف "مع بداية السنة المالية الحالية نتوقع تبدد هذا التأثير السلبي وأن يبدأ الاقتصاد الاستفادة من الإصلاح الاقتصادي للفترة بين 2016 و2019".

وتوقع خبراء الاقتصاد الذين استطلعت رويترز آراءهم تباطؤ التضخم السنوي لأسعار المستهلكين في المدن إلى نحو سبعة في المئة انخفاضا من 7.5 في المئة متوقعة في استطلاع سابق، وأن ذلك المعدل سيبقى على الأرجح في العام المالي المقبل أيضا.

> **3.1**
> في المئة نمو اقتصاد مصر في السنة المالية الحالية انخفاضا من 3.5 في المئة في توقعات سابقة

وترى كالي ديفيس الخبيرة الاقتصادية في أن.كيه.سي أفريكان إيكونوميكس أنه على الرغم من إعادة فتح الاقتصاد بوتيرة بطيئة، فإن أوضاع الطلب المحلي ستظل فاترة على الأرجح مستقبلا.

وقال "جرى خفض الرواتب وتسريح عمالة في ظل التباطؤ الاقتصادي، واقترن هذا بارتفاع العملة نسبيا مما ينبغي أن يبقي التضخم منخفضا في الشهور المقبلة".